

المصدر: القاهرة

التاريخ: ٣٠ يوليو ٢٠٠٢

اتفاق ماكوكس هل يوقف الحرب في السودان؟

ما زالت تتوالى ردود الأفعال حول الاتفاق الأخير الذي وقمته

الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وهو المعروف باتفاق ماكوكس نسبة إلى البلدة التي شهدت توقيعها خارج العاصمة الكينية نيروبي، يأتي هذا الاتفاق كحلقة في سلسلة طويلة من المفاوضات والمحاولات لتسوية النزاع في السودان الذي يعد أطول نزاع شهدته القارة الأفريقية حيث ترجم بدايته إلى عام ١٩٨٣ مع قرار جعفر النميري بإلغاء الحكم الذاتي في الجنوب وتطبيق الشريعة.



الاتفاق ورددوا شعارات رافضة له ووجهوا انتقادات حادة للحكومة بسبب ما أسموه التفريط في الشريعة الإسلامية غير أن بعض أعضاء الوفد الحكومي المفاوض خاطبوا مسيرة الأئمة أمام مجلس الوزراء وتمكنوا من نزع فتيل الاحتقان باقناع المتظاهرين بأن ما تم من اتفاق لا يعنى بأى شكل من الأشكال التخلي عن الشريعة الإسلامية والقبول بدولة علمانية وقد انتقلت المظاهرات من المساجد إلى جامعة الخرطوم كبرى الجامعات السودانية ونظم عدد من الطلاب تجمعات مناهضة لبروتوكول ماكوكس.

من ناحية أخرى اعترض مجلس الكنائس في مذكرة له على إشارة المشروع إلى وجود تاريخ وتراث قيم مشتركة بين الشماليين والجنوبيين وانتقد اقتراحات المشروع في شأن علاقة الدين والدولة، وأكد على أن مبادرة الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتنمية في شرق أفريقيا «إيفاد» نصت صراحة على دولة علمانية واعتبر أن الخلط المتعمد والعبارات المشبوهة في هذا المشروع تمثل خطوة إلى الوراء، ودعا إلى فصل الدين عن الدولة في الحكم والإدارة



في الوقت الذي اعتبر فيه البعض هذا الاتفاق خطوة نحو السلام ووقف نزيف الدماء والضراب الذي لحق بالسودان لسنوات طويلة رأى البعض الآخر قاصراً ومتناقضاً ويتجاهل القوى السياسية الأخرى في البلاد ورأه فريق ثالث محاولة أمريكية لإيجاد إسرائيل جديدة في المنطقة وللتحكم في منابع النيل.

فمن جانبها اتهمت أمانة الشئون الدستورية والقانونية في تجمع المعارضة السودانية في بيان لها ما أسمته ببروتوكول ماكوكس بالقصور والتناقض واعتبرته شراكة بين طرفين يقتسمان بموجبه السلطة والوطن وأكدت على أن هذا البروتوكول يعالج فقط النزاع المسلح ويتجاهل جذور الأزمة السودانية ويتجاهل القوى السياسية الأخرى في البلاد ولا يقود من ثم إلى حل شامل أو سلام دائم.

ومن جانبه حذر الصادق المهدي رئيس حزب الأمة السوداني المعارض نظام البشير والحركة الشعبية من خطورة المناورة والمرأغة في تنفيذ هذا الاتفاق حتى تتعرض السودان لانتكاسة سياسية في مسيرة السلام في البلاد ووصف المهدي ما يجري في السودان الآن أنه جدال ما بين الديمقراطية والشمولية. أما الحزب الاتحادي الديمقراطي المعارض فإنه اعتبر هذا الاتفاق اتفاقاً ثنائياً في قضية تستوجب إجماع الشعب ممثلاً في قواه السياسية بالشمال والجنوب كافة وعبر الحزب في بيان له عن أمله في تجاوز ذلك في المراحل القادمة من المفاوضات. وأشار الحزب أيضاً إلى وجود غموض يكتنف ما تم الاتفاق عليه في ماكوكس واعتراض على تجاهل دول الجوار والمبادرات التي تقوم بها لحل القضية السودانية.

وعلى صعيد آخر رحب مؤتمر وادي النيل بالاتفاق واعتبره خطوة مهمة نحو تحقيق السلام.

وأعلن كذلك الجيش السوداني دعمه للاتفاق ورأى أنه يستوعب ما جرى في السابق من تفاوض عبر مجادئات إيقاد وأن الجيش سيكون عنصراً أساسياً في السلام والتنمية.

وعلى صعيد المعارضة للاتفاق تظاهر أئمة المساجد في السودان احتجاجاً على

افريقي ونحن لسنا أعداء للأمة العربية ولو ساد السلام فلن يكون هناك مبرر لهذا الكلام.

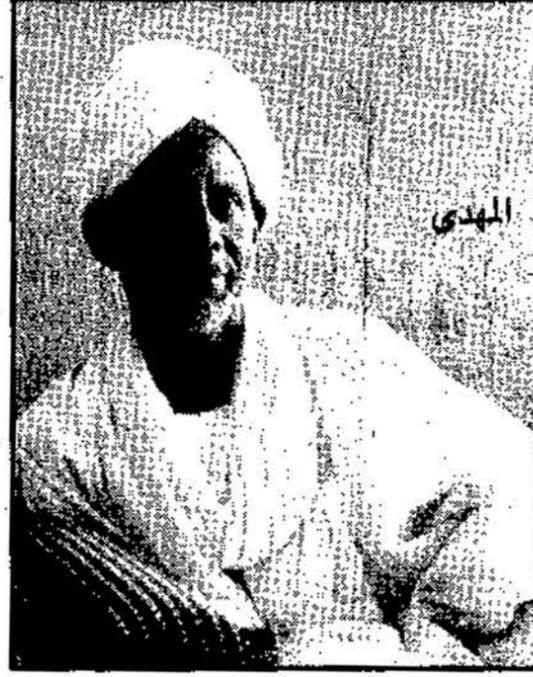
أما الطيب تيجاني عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني فيؤكد أن الاتفاق خطوة غير مسبقة وهو إطار وتمهيد لاتفاق أفضل نتمناه لكنه يأخذ على هذا الاتفاق شيئاً سلبياً وهو أنه تم بين طرفين فقط من أطراف الحركة السياسية في السودان وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المستقبل. كذلك فالاتفاق يتجاهل عمق جذور الأزمة. وعن استبعاد الآخرين من الاتفاق يقول: إن الحركة في الجنوب لا يمكن أن تكون قصدت ذلك لأنه ليس من مصلحتها أن تكون معزولة عن الآخرين أما النظام فمن الممكن أن يكون قد تعمد ذلك لأن الإقصاء هو سياسته المعتمدة.

ويضيف أن استمرار الوضع بهذا الشكل من الممكن أن يعيد إنتاج الأزمة. وعن الانفصال في المستقبل يقول إنه ليس سهلاً فالروابط بين الشمال والجنوب عميقة ومتعددة ولا تحصى فهناك ملايين جنوبي موجودون في الشمال، وليس بين الشمال والجنوب جدار صيني أو قومي أو ديني كما أن الحركة الشعبية وحدوية لكن هناك مظالم كثيرة وقعت على الجنوبيين من الشماليين وهي التي غزت الأغراض الانفصالية. لكن الكل الآن تقريباً متفق على تصحيح وتقرير المصير حتى يزيل الشكوك عند الجنوبيين بأن الشماليين يريدون الاستيلاء عليهم بالقوة، فالسودان كله متخلف لكن الجنوب متخلف أكثر لأن الحكومات المتوالية اهتمت بالشمال على حسابها، في الجنوب مظالم حقيقية وأوضاع بحاجة لتصحيح.

واعتقد أنه لو مورس حق تقرير المصير اليوم فإن النتيجة ستكون انفصالياً لكن ربما لو صححت الأخطاء بعد خمس سنوات سينحاز الجميع للوحدة لأن فيها صالح السودان.

هكذا تباينت الآراء حول اتفاق ماركوس لكن أهم ما في الاتفاق أنه أوقف النزاع المسلح في السودان حتى وإن لم يتم

عزة إبراهيم



المهدي

معتبراً أن العبارات الغامضة في اتفاق ماركوس تغطي تراجعاً عن مبدأ الدولة العلمانية الديمقراطية.

وفي تصريح لجريدة «القاهرة» أكد جوركوچ باراج ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان الموجود بالقاهرة أن ما حدث في نيروبي عظيم وخطوة نحو السلام فلأول مرة منذ زمن طويل يتفق المعسكران الجيش الشعبي والحكومة على مستقبل السلام وهي خطوة نحو التقدم والتنمية في البلاد لينعم السودان بخيراته.. وعن الدور الأمريكي في هذا الاتفاق يقول: الذين يموتون في السودان يومياً ليسوا أمريكيين بل سودانيون ولا أعتقد أن أمريكا داعية سلام ولا يهمنها ما وراء الاتفاق بل يهمنها أن هناك خطوة في اتجاه السلام. وإذا كان هناك دول عربية متخوفة من أن يؤدي الاتفاق في النهاية إلى انفصال الجنوب عن الشمال فأنا لا أرى داعياً أو مبرراً لهذا الخوف لأنه لو حدث تفاهم فإن فرص الوحدة بين الشماليين والجنوبيين كبيرة وأكبر من فرصة الانفصال. ونحن لا نقبل ما يقوله البعض من أن الجنوب ممكن أن يتحول إلى إسرائيل جديدة في المنطقة لأنه غير صحيح فالجنوب